إلا إن تقارير الأمم المتحدة كانت تؤكد فشل جميع هذه المشروعات ، وأن اللاجئين يفضلون العيش في الخيام ، وفي ظروف قاسية ، ولمدة طويلة ، على التنازل عن حقهم في العودة إلى مسقط رؤوسهم"[١] .

وهكذا يتبين أن حرب ١٩٤٨م أدت إلى نتائج وآثار سياسية منها ما يتعلق باللاجئين وأهالي غزة ، وبالمستوى الرسمي الفلسطيني غير المقبول وعيًا ، ومنها ما يتعلق بمصر كصاحبة سيادة على القطاع ، ومنها ما يتعلق بوكالة الغوث كمتعهد برعاية اللاجئين ، ومنها ما يتعلق بإسرائيل كطرف أحدث النكبة ، وهذه النتائج والآثار في مجموعها كانت تدفع باتجاه الثورة ، أو تحفز النفوس لذلك .

(ب) النتائج الاقتصادية :

يرتبط الاقتصاد بالأوضاع السياسية ارتباطًا وثيقًا ، فنتيجة لحرب سنة ١٩٤٨م ، حدثت مشاكل اقتصادية في القطاع بسبب ضيق المساحة ، وانعدام الموارد ، والكثافة السكانية العالية[٢]. فقد كان بلواء غزة حوالي مليون دونم تزرع حبوب وشعير ، لم يبقَ منها سوى ٧١ ألف دونم داخل حدود القطاع ، ومن ٢٢ ألف دونم مزروعة حمضيات لم يتبقَ سوى ٤ آلاف دونم[٣] كما أدت النكبة إلى فقدان القطاع نحو ٦٧,٢% من أراضيه المحتلة ، وفقدان حوالي ٨٠% من ملاك الأراضي والمزارعين ملكياتهم داخل فلسطين المحتلة ، وانتشرت البطالة في صفوف العمال من أبناء القطاع الذين عملوا سابقًا في معسكرات الانتداب ، أو في الأسواق المختلفة[٤] ، وبسبب الاكتظاظ وقلة فرص العمل والموارد ، اعتمد القطاع على الاستيراد مما أوجد عجزًا مستمرًا ومتزايدًا في الميزان التجاري[٥] ، كما أدى الاحتلال إلى انقطاع العلاقة مع الأسواق العربية التي كانت تستورد بعض منتوجات منطقة غزة ، وتصدر لها السلع الاستهلاكية والإنتاجية[٦] ، كما أدى ـــــ

(١) قاسمية ، خيرية : الحركة الوطنية ، ص ١١٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٨-١٠٩ ؛ ريان ، شيلا : السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة ، شؤون فلسطينية ، ع ٣٨ ، تشرين أول ١٩٧٤م ، ص ١٤١ .

(٣) خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٢م ، المطبعة التجارية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ص ٤٣ .

(٤) الصوراني ، غازي : قطاع غزة ٤٨-١٩٥٦م ، ص ١٨ .

(٥) خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية ، ص ٤٤ .

(٦) بدران ، نبيل : التعليم والتحديث ، ج ٢ ، ص ٣١-٣٢ .